تحرك عاجل

الحكم على مواطن بريطاني بالسجن 8 سنوات

في 12 مايو/أيار 2025، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي المحكمة المعنية بالنظر في قضايا الإرهاب في السعودية، على المواطن البريطاني أحمد الدوش بالسجن 10 سنوات. وفي 23 يونيو/حزيران 2025، خُفض الحكم إلى السجن ثماني سنوات عند الاستئناف. وقبضت السلطات السعودية على أحمد الدوش، وهو محلل أعمال أول في مؤسسة بنك أوف أمريكا (Bank of America) يوم 31 أغسطس/آب 2024، في مطار الملك خالد الدولي في الرياض، بينما كان في طريقه للعودة إلى المملكة المتحدة، حيث يقيم، بعد زيارة إلى السعودية برفقة زوجته وأطفاله. وخلال جلسات التحقيق المُطوَّلة مع أحمد الدوش، كانت الأسئلة تدور حول منشورات سابقة له على وسائل التواصل الاجتماعي وما زُعم عن صلته بناقد سعودي يقيم في المنفى، على الرغم من أن علاقته بهذا الشخص لا تتعدى معرفته بابنه. وقد واجه أحمد الدوش انتهاكات متعدِّدة لحقه في المحاكمة العادلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي: 11472، صندوق بريد: 7775

البريد الإلكتروني: *@1950 moj.gov.sa*

معالي الوزير، تحية طيبة وبعد...

أبعث إليكم بهذه الرسالة للتعبير عن القلق البالغ بشأن الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة على المواطن البريطاني أحمد الدوش بالسجن ثماني سنوات. لقد واجه أحمد الدوش انتهاكات متعدِّدة لحقه في المحاكمة العادلة. وهو محتجز حاليًا في سجن الحائر في العاصمة الرياض. اعتُقل أحمد الدوش من مطار الملك خالد الدولي في الرياض يوم 31 أغسطس/آب 2024، بينما كان في طريقه للعودة إلى المملكة المتحدة برفقة زوجته وأطفاله الثلاثة بعد زيارة للسعودية.

ولم يُسمح له بالتواصل مع أسرته إلا في نطاق محدود ومقيَّد. فقد أخبر أحمد الدوش زوجته، في أبريل/نيسان، أن سلطات السجن أمرته بأن يقتصر حديثه معها خلال المكالمات الهاتفية على الاطمئنان عليها وعلى أطفاله، وهددته بإنهاء المكالمة ومعاقبته إذا تطرَّق إلى أي مواضيع أخرى تخصُّ ظروف احتجازه، أو حالته الصحية، أو الإجراءات القانونية المُتخذة ضده أو التهم الموجَّهة إليه.

ولم تُطلع السلطات السعودية أسرة أحمد الدوش أو مسؤولي القنصلية البريطانية على وثائق المحكمة، بما في ذلك التهم الموجَّهة إليه، والأساس الذي استند إليه قرار إدانته. وخلال أولى جلسات مثول أحمد الدوش أمام أحد القضاة في الأسبوع الذي بدأ يوم 27 يناير/كانون الثاني 2025، أي بعد خمسة أشهر من اعتقاله، أُبلغ بأنه ستُوجَّه له تهم تتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة ومُضلِّلة تسيء إلى المملكة، إضافةً إلى اتهامه بوجود علاقة تربطه بشخصٍ هدّد الأمن القومي للمملكة. وبناءً على طبيعة الأسئلة التي وجَّهتها السلطات السعودية إلى أحمد الدوش، خلال جلسات التحقيق المُطوَّلة معه، تعتقد أسرته أن الاتهامات المنسوبة إليه ربما تتعلق بأنشطة قديمة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبصلته المزعومة بناقدٍ سعودي في المنفى، على الرغم من أن علاقته بهذا الشخص لا تتجاوز معرفته بابنه.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حملة القمع المتزايدة التي تشنها السلطات السعودية على حرية التعبير، والتي تستهدف المواطنين والرعايا الأجانب على حد سواء، والذين حُكِم على العديد منهم بالسجن لمدد طويلة، لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

يجب على السلطات السعودية الإفراج فورًا ودون أي قيد أو شرط عن أحمد الدوش، إذا كان مُحتَجَزًا لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وحتى ذلك الحين، يتعين عليها منع أي انتهاكات إضافية لحقوقه في المحاكمة العادلة، وضمان تواصله المنتظم مع عائلته ومحاميه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

مَثَل أحمد الدوش في عدة جلسات محاكمة. وعينت المحكمة محاميًا للترافع عن أحمد الدوش في أولى جلسات محاكمته في 27 يناير/كانون الثاني 2025، ولكن لم يُسمَح له بالتواصل معه على نحو منتظم. ونظرًا إلى القيود التي فرضتها سلطات السجن على الدوش فيما يتعلق بما الذي يمكن إطلاع زوجته عليه خلال المكالمات الهاتفية، وهو الأمر الذي أبلغها إياه في أبريل/نيسان 2025، لم يصل زوجته أي

معلومات مُفصَّلة حول إجراءات محاكمته، بما في ذلك أي تفاصيل حول التهم المُوجَّهة إليه أو الأدلة التي تدينه أو العقوبات التي قد تُوقَّع عليه أو أي مستجدات حول ظروف احتجازه داخل السجن أو حالته الصحية.

وفي 12 مايو/أيار 2025، حكمت المحكمة الجزائية المتخصِّصة على أحمد الدوش بالسجن 10 سنوات. وفي 23 يونيو/حزيران 2025، خُفض الحكم إلى السجن ثماني سنوات خلال جلسة الاستئناف. وقد استُدعي أحمد الدوش بدون إخطار مُسبق إلى جلسة الاستئناف، والتي كان حاضرًا فيها القاضي ومحامي الدوش في السعودية. وأبلغه القاضي بأن قرار إدانته قد تأيَّد وأن الحكم قد خُفِّض من 10 سنوات إلى 8 سنوات. ولم تتلقَّ الحكومة البريطانية، ولا أسرة أحمد الدوش ومحاميه في بريطانيا، أي معلومات عن التهم الموجَّهة إليه أو الأساس الذي استند إليه قرار إدانته.

ويبدو أن التهم الموجَّهة إلى أحمد الدوش تتعلق بالتعبير عن الرأي. وقد خضع أحمد الدوش لتحقيق مُطوَّل بدون حضور محامٍ وقبل إبلاغه بالتهم الموجَّهة إليه. وبحسب ما ذكر أحمد الدوش لعائلته، قيل له خلال الاستجوابات أنه لو لم يكن نشطًا على وسائل التواصل الاجتماعي، لكان الآن في منزله مع عائلته. من الجدير بالذكر أن عدد متابعي حسابه على منصة أكس لا يتجاوز 37 شخصًا، ولم يشارك عليه سوى أربع منشورات. وخلال أولى جلسات محاكمة أحمد الدوش، أبلغه القاضي بأنه ستُوجه إليه تهم تتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار مضللة وكاذبة تسيء للمملكة، وأنه متهم بوجود علاقة تربطه بشخصٍ يهدد الأمن القومي للملكة.

وقد دأبت المحكمة الجزائية المتخصِّصة على استخدام بنود مُبهمة بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الإرهاب، تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". ووثَّقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكاتُ حقوق الإنسان كلَّ مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية لدى المحكمة الجزائية المتخصِّصة.

فقد مُنعت عائلة أحمد الدوش من أي تواصل معه لمدة شهرين ونصف بعد اعتقاله في 31 أغسطس/آب 2024. كما لم تُقدّم إليها أي معلومات حول وضعه أو سبب اعتقاله. وتُركت زوجة أحمد الدوش وأطفاله في حالة من عدم اليقين بشأن سلامته، وظروف احتجازه، وما إذا كان سيُسمح له بالعودة إلى بلاده، ومتى قد يحدث ذلك. كما مُنع آنذاك من التواصل مع ممثلي الحكومة البريطانية، مما أعاق بشدة قدرة الحكومة البريطانية وعائلته على جمع المعلومات عنه، وعن احتجازه، وعن الخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل إطلاق سراحه. لم يُسمح لأحمد الدوش بالاتصال بزوجته إلا في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ثم سُمح له بإجراء اتصالات هاتفية أسبوعية مع عائلته. ولكن في يناير/كانون الثاني، انقطعت تلك الاتصالات وأصبحت الآن متفرقة. فأبلغ عائلته لاحقًا بأن السلطات فرضت قيودًا عقابية على

التواصل معهم بعدما سأل زوجته خلال إحدى المكالمات عن أشخاص أُطلق سراحهم مؤخرًا في السعودية.

منذ اعتقاله، سُمح له بعدة زيارات قنصلية من السفارة البريطانية في الرياض، حيث كانت الزيارة القنصلية الأولى في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أي بعد قرابة ثلاثة أشهر من اعتقاله. وقبل الزيارة، لم تشارك الحكومة البريطانية أي معلومات مع عائلته حول احتجازه، أو وضعه، أو سلامته، متذرعةً بحماية البيانات.

ومنذ 2013، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات 86 شخصًا لُوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. ومن بين هؤلاء، تعرض 40 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب الممارسة المشروعة للحق في حرية التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُدرك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحقات القضائية أعلى بكثير من العدد المُعلَن على الأرجح. ولم تفِ الإجراءات القانونية المُتَّخذة في هذه القضايا بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة على نحو كبير. وكثيرًا ما يُحتَجز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي دون توجيه تهم إليهم، حيث يُوضَعون في الحبس الانفرادي، ويُحرَمون من الاستعانة بمحامٍ أو المثول أمام المحاكم للطعن في قانونية احتجازهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 ديسمبر/كانون الأول 2025.
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أحمد الدوش (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/9318/2025/ar/.